مجلة جامعة ابن رشد في هولندا

دورية علمية محكمة تصدر فصليا

العدد 32

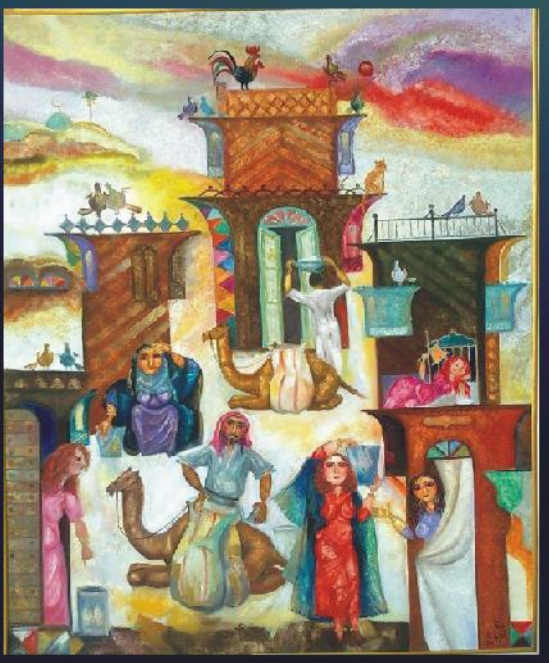

الاقتصاد و إدارة الأعمال

مخاطر الاستراتيجية الحالية لاستعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري
قراءة معمقة على ضوء تقرير صندوق النقد الدولي رقم : 168/18

The Effect Of Estimating The Shape Paramet On Probability Distributions Using The Moment Method

مخاطر الاستراتيجية الحالية لاستعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري
قراءة معمقة على ضوء تقرير صندوق النقد الدولي رقم : 168/18

الدكتور قاسمـــــي شاكـــــــر
أستاذ محاضر قسم –أ- بكلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الشاذلي بن جديد- الطارف- الجزائر-
الدكتور عامر هشام
أستاذ محاضر قسم -ب- بكلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الشاذلي بن جديد- الطارف- الجزائر-

الملخص:

إن الملاحظ للساحة الاقتصادية الوطنية لا يجد صعوبة في لمس خلل كبير على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، هذه الاختلالات الحالية تعكس وضعية اقتصادية حرجة تعيشها الجزائر، حيث أن تدهور أسعار البترول أدى إلى عجز تجاري أفضى بدوره إلى خلل ميزاني هيكلي، و قد حاولت السلطات الوصية جاهدة منذ سنة 2014 تخفيف حدة الأزمة و تجاوز تلك الاختلالات إلى مرحلة التوازن من خلال جملة من التدابير و الإجراءات التي لم تكن لها الفعالية الكافية.

في هذه الورقة البحثية نقترح قراءة معمقة للواقع الاقتصادي الجزائري، مع إعطاء تشخيص دقيق لمختلف أسباب و منابع الأزمة الاقتصادية الوطنية، كما سنعكف على تقييم الاستراتيجية الوطنية المتبعة في مجال استعادة توازن المؤشرات الاقتصادية الكبرى، حيث سنبين وجود علاقة سببية قوية بين تلك الاختلالات و بين البنية التنظيمية غير المتطورة و غير المحفزة للمعاملات الاقتصادية على المستوى الوطني، إذ لن يكون ممكنا التفكير في حلول فعالة دون الأخذ بعين الاعتبار البعد الهيكلي للأسباب و الحلول في آن واحد.

- **الكلمات المفتاحية**: أزمة، اقتصاد، استراتيجية، هيكلي، تنمية، تنظيمي.

- Résumé :

En observant la scène économique algérienne on trouveras pas de difficultés à constater le grand déséquilibre au niveau des principaux indicateurs de l'économie nationale, ces déséquilibres reflètent une conjoncture économique très délicates, la descente qu'a connu les prix du pétrole a entrainé un déficit commercial énorme d'où le déficit budgétaire chronique d'aujourd'hui, les efforts se sont multipliés depuis 2014 pour trouver une solution à cette crise économique non déclarée, mais malheureusement en vain.

Dans ce papier de recherche nous suggérons une lecture approfondie de la réalité économique du pays, tout en donnant un diagnostic précis des différentes sources de malaise économique nationale, une évaluation de la stratégie suivie par le gouvernement sera alors établie, le résultat principal serais alors l'existence d'un lien de causalité très fort entre les défaillances économiques au niveau national et la structure institutionnelle nationale. Il serait alors impossible d'envisager des réformes économiques sans prendre en considération l'aspect structurel de la crise nationale qui nous oblige d'apporter des solutions du même ordre.

- Mots Clés : Crise, économie, stratégie, structurel, développement, institutionnelle.

- مقدمـــة:

إن المتتبع للساحة الاقتصادية الوطنية لا يخفي عليه الوضعية الصعبة التي يمر بها هذا الأخير حيث ان تراجع احتياطات الصرف الأجنبي، تزايد العجز التجاري المسجل منذ 2014، تفاقم العجز الميزاني و تحوله إلى عجز هيكلي، عائدات التصدير خارج المحروقات التي لا تكاد تتجاوز عتبة 2 مليار دولار، تنذر كلها بتدهور الوضعية الاقتصادية الوطنية أكثر فأكثر إن لم توضع استراتيجية واضحة المعالم لتصحيح جملة الاختلالات الهيكلية التي باتت تهدد كل التوازنات على المستوى الوطني.

و لقد حاولت السلطات الوصية بذل مجهودات و مساعي متعددة و حثيثة من أجل بعث اقتصاد قوي مدر للثروة إلا أن الملاحظ لجملة الإجراءات و المبادرات المتخذة يجد أنها لم تزد الطين إلا بلة، و لم تكاد تغير إلا القليل من ملامح الاقتصاد الوطني الريعي، و عليه فقد كان لزاما التركيز على محاولة إعطاء تشخيص موضوعي عميق للمنابع الحقيقة التي تغذي جملة الاختلالات الهيكلية المميزة للاقتصاد الوطني، و هو ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما هي وضعية التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني؟ و ما مدى نجاعة ما تم طرحه من حلول؟

- **فرضيات البحث:**

للإحاطة بالإشكالية السابقة ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يعاني الاقتصاد الوطني من جملة من الاختلالات ذات طابع هيكلي.
- الفرضية الثانية: فشل الاستراتيجية المتبعة لمعالجة الاختلالات يعزى إلى عدم ملائمة الاجراءات ما بين عابر و هيكلي.
- الفرضية الثالثة: للبعد التنظيمي أهمية قصوى في فشل أو نجاح ما سبق من محاولات إصلاح و ما سيأتي من محاولات.

- **أهمية الموضوع:**

إن البحث في كيفية تطوير الاقتصاد الوطني يعتبر من أهم المواضيع لما له من أثر بليغ على جميع الأصعدة سواء اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا....، و تزداد هذه الأهمية لتصل إلى أقصى الحدود بالنظر إلى ما يعيشه اقتصاد بلدنا حاليا من ترد في الوضعية و تراجع في الأداء و تبخر للثروة.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على نقطتين أساسيتين مفادهما:

- تقديم قراءة معمقة للأزمة الاقتصادية غير المعلنة التي يعيشها الاقتصاد الوطني.
- تقديم تصور عن كيفية تجاوز هذه الأزمة بالتركيز على ضرورة تبني البعد الهيكلي لكل الإجراءات و التدابير المتخذة في هذا الشأن.
- **منهج البحث:**

اعتمدنا في ورقتنا البحثية على المنهج الوصفي و التحليلي، فبالاعتماد على جملة من الدراسات و التقارير الدولية و الوطنية حاولنا تقديم قراءة تحليلية لوضعية الاقتصاد الجزائري ، مقدمين ما رأيناه مناسبا لتجاوز وضعية الركود و التخلف التي يعيشها هذا الأخير.

- **الدراسات السابقة:**

أجريت العديد من الدراسات التي دفعت باتجاه تشخيص وضعية الاقتصاد الوطني إلا أن ما يميز دراستنا هو التركيز على توفير الإطار التنظيمي الكفيل ببعث تنمية مستدامة و إعادة التوازنات الكبرى إلى وضعيتها الطبيعية بشكل هيكلي.

1- الاقتصاد الجزائري نظرة معمقة عن المؤشرات الكبرى:

أدى تراجع أسعار البترول منذ سنة 2014 إلى تدهور الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري مما انعكس سلبا على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، و بالرغم من وجود مجهودات كبيرة بذلت لاستدراك الوضع إلا أن الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري لم تتحسن بالشكل الذي كان منتظرا، حيث أن النموذج التنموي المبني على توزيع الفوائض التي يدرها قطاع المحروقات لم يعد قادرا على دعم الوتيرة التنموية المبنية على إنفاق حكومي متسع النطاق خاصة في ظل قاعدة إنتاجية ضعيفة و غير متوازنة.

إن البحث عن نموذج تنموي بديل أصبح اليوم أكثر من ضرورة ملحة إذ أن الاحتياطات المعول عليها من البترول و الغاز لا يتجاوز عمرها الافتراضي المحدد من طرف المختصين جيلين آخرين. في سنة 2016 قامت السلطات الجزائرية بمراجعة الميزانية العامة للدولة لتدخل جميع الإدارات العمومية و القطاعات الاقتصادية في مرحلة تقشف و ترشيد واسع للنفقات، رافقها تخفيض متواصل لقيمة العملة، و قد مكنت هذه الإجراءات من التقليل من مستوى العجز الميزاني إلا أنها لم تعالج المشكل الذي يرتكز أساسا على ضعف الآلة الإنتاجية من جهة و على تراجع موارد الدولة من جهة ثانية.

و فيما يلي سنقدم تحليلا معمقا عن مختلف المؤشرات الكبرى للاقتصاد الوطني محاولين الوقوف على مكامن الضعف و مقدمين تصورا للخروج من

مأزق العجز الميزاني الناجم عن العجز التجاري و الذي لا مآل له إلا السقوط في فخ المديونية من جديد في حدود أربع سنوات من الآن.

أ- مؤشرات الاقتصاد الكلي:

يشهد الاقتصاد الوطني اليوم وضعية صعبة حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في سنة 2018 إلى تراجع واضح في معدل نمو الناتج الداخلي الخام للمحروقات و خارج المحروقات، و يعكس التراجع المسجل في الناتج الداخلي الخام الناجم عن المحروقات تراجعا في مستويات المردودية المسجلة على هذا القطاع خاصة إذا ما علمنا الثبات الذي تعرفه مستويات الإنتاجية من هذه المواد، بينما التراجع في مجال المنتجات خارج المحروقات فيمكن أن يعزى إلى تراجع الدعم الذي كان يوجه للعديد من القطاعات الإنتاجية في أشكال و صور مختلفة مما انجر عنه تلاشي العديد من المؤسسات الاقتصادية حيث بلغت نسبة وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستويات قياسية، ففي سنة 2016 مثلا بلغ عدد المؤسسات المندثرة 11686[358] مؤسسة و هي أرقام مخيفة تعكس عدائية مناخ الأعمال من جهة و هشاشة تلك المؤسسات من جهة ثانية، و الشكل التالي يبين تدهور نمو الناتج الداخلي الخام على مستوى الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (01): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر -2011-2017-

La croissance a ralenti en 2017 en raison d'une forte contraction de la production d'hydrocarbures.

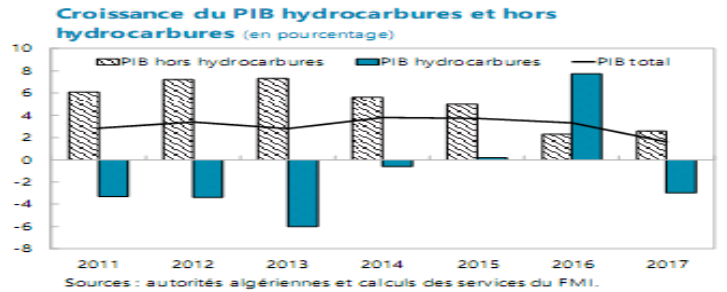

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P : 08.

و يلاحظ أيضا من الشكل رقم -1- أن سنتي 2014 و 2015 عرفتا صدمة كبيرة في مستوى نمو الناتج الداخلي الخام إذ أن مستوى النمو قارب

[358]Ministère de l'industrie et des Mines, (2017), « Bulletin d'information statistique » , n : 30, Mai, P : 15-16 .

تقريبا الصفر، و ذلك نظرا للتدني الرهيب الذي أصاب أسعار البترول في الأسواق العالمية، و كان تراجع نمو الناتج الداخلي الخام أقل حدة خارج المحروقات بفعل الاحتياطات الوطنية من العملة الأجنبية و التي لعبت دور الممهل و مخفف الصدمات، و هو ما يعكس تراجعا طفيفا في سنوات ،2014، 2015 و 2016 مقارنة بسنوات 2011، 2012 و 2013.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فقد عرفت هذه الأخيرة انخفاضا محسوسا منذ سنة 2007 حيث كانت تقارب في ذلك الوقت 13،5% لتبدأ بالتناقص بفعل توالي برامج الإنعاش الاقتصادي، دعم الإنعاش و برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث بلغت أدنى المستويات في سنة 2013 أين لم تتجاوز نسبة البطالة 10%، و الملاحظ أن معدلات البطالة بدأت في الارتفاع منذ سنة 2014، خاصة بعد الهزة التي عرفتها أسواق النفط العالمية و التي نجم عنها تراجع الأسعار إلى مستويات قياسية، كما تعكس الانطلاقة القوية لمعدلات البطالة عقب انهيار أسعار البترول هشاشة المشاريع و مناصب العمل الموفرة فهي كانت تعتمد على وفرة مالية و دعم مادي واسع النطاق و لم تكن لها الخبرة الكافية أو المتانة و التنافسية اللازمة التي تمكنها من مقاومة الهزات الاقتصادية عموما و هزات الطلب خصوصا. و الشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة على طول الفترة 2004 - 2017، حيث يتبين بوضوح ثلاث نقاط أساسية، هي:

- صعوبات التوظيف التي يواجهها العنصر النسوي مقارنة بالرجال.

- ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب بشكل كبير يفوق المعدلات الخاصة بالرجال عموما أو النساء أو حتى المعدل العام.

- توجه منحنى البطالة بشكل واضح نحو الصعود، مما يعكس ضعف الإجراءات المتخذة إزاء هذه الوضعية.

الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر -2017/2004-

Le taux de chômage a augmenté entre 2016 et 2017, en particulier chez les jeunes.

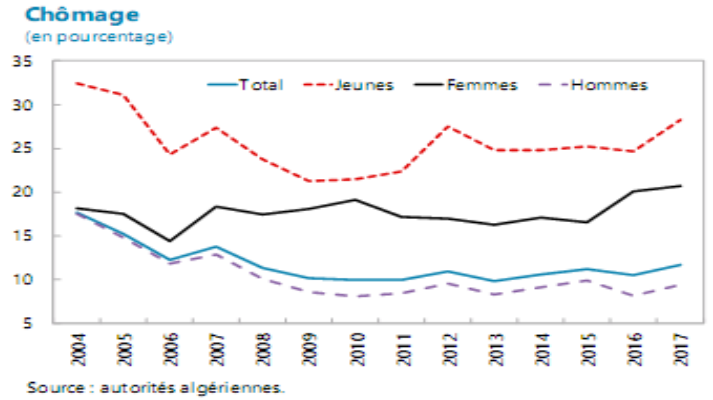

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :08 .

أما عن التجارة الخارجية فقد سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا منذ الربع الأخير من سنة 2013، ليتحول ذلك العجز إلى عجز هيكلي مزمن، نجم عنه ضرران أساسيان لحقا بالاقتصاد الجزائري، الضرر الأول تمثل في ظهور عجز ميزاني مزمن حيث أن إيرادات الدولة لم تعد كافية البتة لتغطية نفقاتها المتنامية جراء النموذج التنموي المتبنى، أما الضرر الثاني فتمثل في تآكل احتياطات الاقتصاد الوطني من العملة الأجنبية بسبب الاستخدام المتكرر لتغطية العجز الميزاني الناجم عن العجز التجاري الهيكلي. و ما زاد الطين بلة هو وجود ثقب مالي أسود يلتهم جزءا كبيرا من موارد الدولة دونما أثر إنتاجي أو استثماري يذكر، و نقصد بذلك "الدعم المطلق" الذي تقدمه الدولة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، مما أثقل كاهلها بحجم إنفاقي ضخم عجزت و تعجز أية دولة عن مواجهته، فلا يمك أن يتصور أن تصرف كل تلك الأموال لتقديم دعم غير منتج و لا يعود بموارد عل خزينة الدولة على المدى المتوسط أو حتى البعيد، و الشكل التالي يبين حجم التراجع الذي عرفه الميزان التجاري الوطني من جهة و تنامي العجز الميزاني من جهة ثانية.

الشكل رقم (03): التجارة الخارجية الجزائرية -2011-2017-

Le déficit des transactions courantes a diminué, mais il reste important.

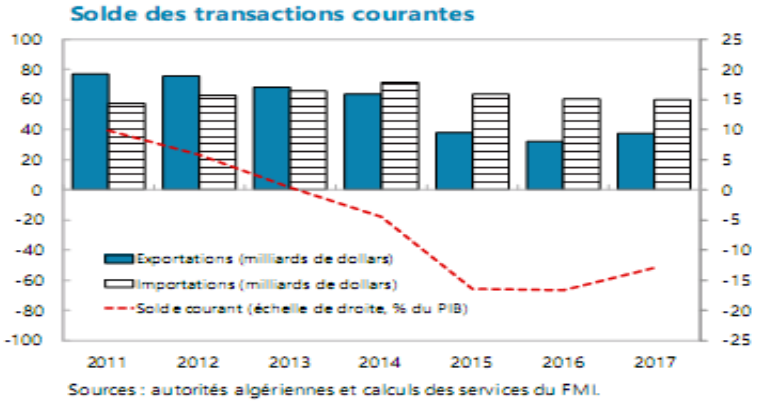

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :08 .

كما يبين الشكل أعلاه أن العجز المسجل في الميزان التجاري بلغ أوجه في منتصف سنة 2015 ليأخذ في التراجع بعدها، كما يلاحظ من خلال الشكل التراجع الرهيب في مقدار الصادرات عبر السنوات 2015،2016،2017 و في المقابل يسجل ثبات نوعي في مقدار الواردات، هذه الأخيرة تبدي حسب المختصين مقاومة كبيرة إزاء عمليات الضغط و التقليل فلا تخفيض قيمة العملة أتى بنتيجة تذكر و لا تراخيص الاستيراد مكنت من ضبط التدفقات الهائلة للواردات. إن الوضعية التي نحن بصدد توصيفها الآن إنما تعكس بنية اقتصادية غير فعالة، حيث تتنامى النفقات دون هوادة و تتراجع الموارد باستمرار، و هو ما ينذر بقرب تعثر كامل في حالة نفاذ احتياطيات العملة الصعبة.

الشكل رقم (04): تطور مستويات الإنتاج و الإستهلاك على مدى الفترة -2004-2017-

Les exportations d'hydrocarbures ont diminué en raison d'une baisse de la production.

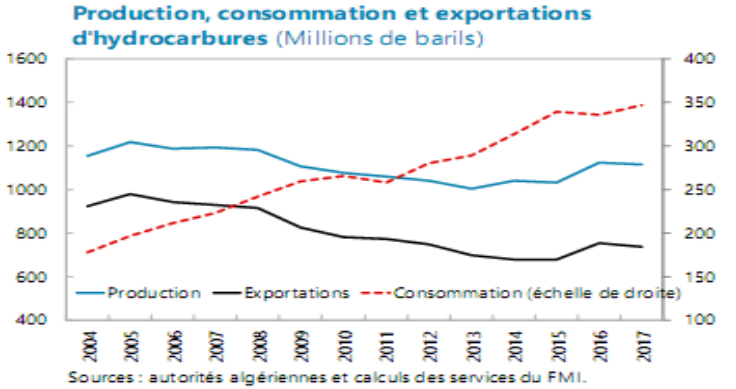

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :08 .

الشكل رقم :(04)،يبين ثلاث متغيرات أساسية تعكس الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الحرجة، إذ يتبين من الشكل **ثبات مستويات الإنتاج على مدى الفترة الممتدة** من 2004 إلى 2017، أي أن القدرات الإنتاجية الوطنية لم تتطور على مدى 13 سنة، أو أنها تطورت بشكل غير نوعي لم يسمح بالرفع من مستوى إنتاجيتها، **النقطة الثانية** تتمثل في كون مستويات التصدير لم تنفك تتناقص على مدى الفترة السابقة، و هو ما يعكس شيئين اثنين أولهما ثبات المنتجات المصدرة ممثلة في البترول بالدرجة الأولى، و ثانيهما هو عدم تطوير حتى القدرات الإنتاجية المتجانسة التي يعول عليها الاقتصاد الوطني و نقصد بذلك كل ما له علاقة من قريب أو بعيد بقطاع المحروقات، **النقطة الثالثة** التي يمكن أن نقف عندها تتعلق بمستويات الاستهلاك الخرافية و التي يتبين أنها تضاعفت خلال الثلاث عشر سنة الفارطة، و بالمقارنة مع القدرات الإنتاجية و مستويات التصدير، ندرك أن المجتمع الجزائري يعيش في فقاعة استهلاك تفوق قدراته الحقيقية، و مدعومة بفوائض مالية ناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في السنوات السابقة.

ب- مؤشرات التوازن الميزاني:

يتمثل العنصر الثاني الذي نركز عليه في تحليلنا لوضعية الاقتصاد الوطني في مؤشرات التوازن المالي، فيما يتعلق بالعجز الميزاني فقد عرف هذا الأخير تزايدا كبيرا ما بين سنتي 2013 و 2015 أين وصل إلى أعلى المستويات، حيث بلغت نسبته 40 % من الناتج الداخلي الخام و هي نسبة كبيرة جدا إذ أن المعدل العالمي لا يتجاوز الـ 10 % كما أن بعض بلدان أوروبا لا تتجاوز مطلقا حد الـ 3 % ، و نظرا للمجهودات المتواصلة التي بذلتها السلطات الجزائرية أخذ العجز الميزاني في التراجع إذ قدر في سنة 2017 بحوالي 8 %، و قد ركزت الدولة على أبع محاور أساسية لاحتواء تدهور وضعية الميزانية:

- **محور موارد المحروقات:** حيث لم تفلح الحكومة كثيرا في زيادة الإيرادات المتعلقة بالمحروقات لسببين اثنين أولهما أن زيادة الإيرادات ترتبط أساسا بزيادة الإنتاج و هو ما ليس ممكنا على المدى القصير، أما السبب الثاني فيتعلق بارتباط الأسعار بالأسواق الدولية و هو ما لا يمكن التحكم به.
- **محور الموارد خارج المحروقات:** فيما يتعلق بهذا المحور فقد سعت الدولة إلى تنويع الآلة الإنتاجية الوطنية، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى التطلعات حيث أن ضيق الوقت و عدائية مناخ الأعمال حال دون التمكن من رفع الإيرادات خارج قطاع المحروقات و الشكل التالي يبين أن تلك الإيرادات و إن ارتفعت قليلا إلا أنها لم تتجاوز حتى المستوى الذي كانت عليه في سنة 2011.
- **محور ضغط النفقات:** سعت الدولة بكل الوسائل إلى ضغط مختلف النفقات، حيث حاولت التركيز على نفقات التسيير و نفقات التجهيز إلا أن الشكل رقم : 05، يبين مقاومة شديدة لكل إجراء كان من شأنه ضبط النفقات العامة.

مما سبق نتساءل عن سبب تراجع العجز الميزاني في ظل ضعف الإجراءات المتخذة و قلة فعاليتها، و من هنا يمكن الإشارة إلى الحل الذي أقدمت عليه الدولة و هو رفع سقف الكتلة النقدية من خلال الإصدار النقدي الأخير – طبع النقود-، و عليه يبدو جليا أن تراجع العجز الميزاني ليس حقيقيا بل صوري و مرتبط بحجم الإصدار النقدي الأخير، و هو ما ينذر بعودة إلى تراجع رهيب في احتياطات الصرف بعد انقضاء مدة طبع النقود و يرجع السبب في ذلك إلى مختلف مستويات الاستهلاك و الإنفاق التي استحدثها استخدام الكتلة النقدية الجديدة و التي ستضغط بدورها على الآلة الإنتاجية الوطنية فإن لم تستجب هذه الأخيرة كان التوجه إلى الخارج من استيراد جملة

السلع المطلوبة و هو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى استنزاف احتياطيات العملة الأجنبية.

الشكل رقم (05): ميزانية الدولة و العجز الميزاني -2011-2017-

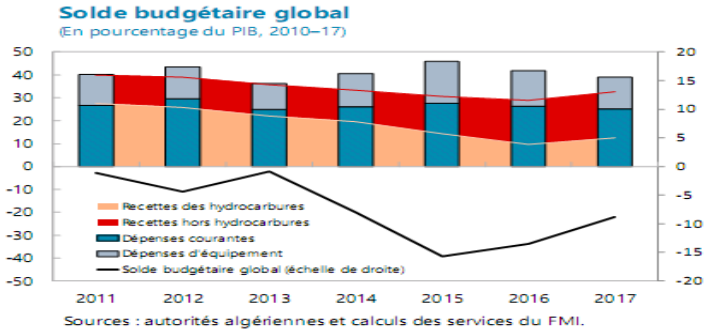

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P : 09.

إضافة إلى ما سبق يبين الشكل التالي مستوى النفقات العمومية و الصعوبة البالغة التي تواجهها الدولة في التقليل منها، و كما يتضح أيضا أن جزءا كبيرا من النفقات يتمثل في الدعم المقدم إلى مختلف الشرائح الاجتماعية و القطاعات الاقتصادية. كما نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد قد تهاوى عن آخره فبعد أن كان يحتوي على أكثر من خمسة ألاف دينار في سنة 2012 أصبح مع نهاية سنة 2017 لا يحتوي على دينار واحد.

الشكل رقم (06): تغيرات النفقات العامة للدولة -2011-2017-

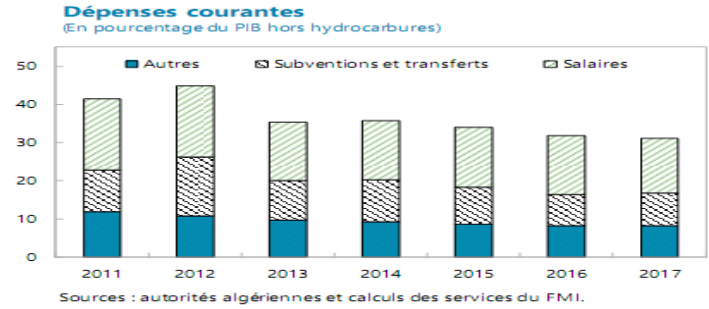

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :09 .

الشكل رقم (07): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد -2011-2017-

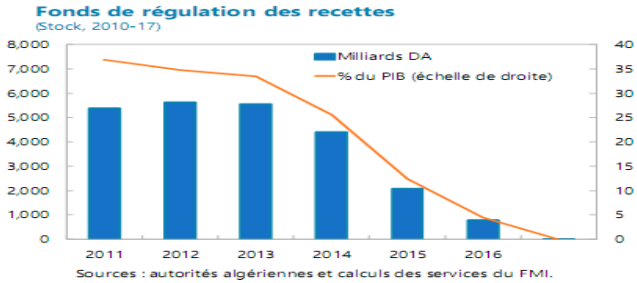

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :09 .

ج- المؤشرات النقدية:

قبل التوجه إلى مستويات أعمق من التحليل مما قدمنا حول المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الوطني نعرج على المحور الثالث و المتعلق بالمؤشرات النقدية. الشكل رقم-08- يعكس وضعية نقدية متأزمة فبالنظر لجملة المتغيرات التي يوضحها الشكل نجد أن نسبة القروض الممنوحة للدولة قد تزايدت بشكل رهيب منذ الربع الرابع من سنة 2014 و استمر تزايد تلك القروض حتى الربع الأخير من سنة 2017، و هو ما يدل على ضعف مداخيل الدولة من جهة و على خروج القطاع البنكي و المالي عن مهامه الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين ليصبح أحد مصادر تمويل ميزانية الدولة بطريقة أو بأخرى. إن هذه الوضعية الحرجة تزداد سوءا خاصة إذا ما سلطنا الضوء على تطور الكتلة النقدية حيث يبين الشكل الحالة الانكماشية التي تعرفها الكتلة النقدية مما يعرقل بعث المشاريع و تطوير الاقتصاد الوطني. كما يتبين التراجع الحاد في الموجودات الخارجية بأشكالها المختلفة خاصة في سنتي 2016 و 2017، و مبرر ذلك هو النزيف الذي أصاب المدخرات الوطنية من العملة الأجنبية جراء العجز الميزاني الهيكلي.

الشكل رقم (08): تطور الكتلة النقدية -2011-2017-

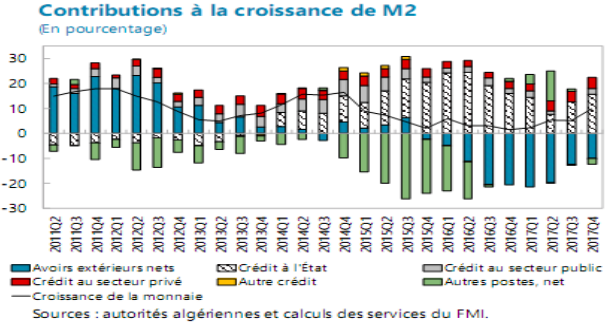

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :10 .

إضافة إلى ما سبق يتضح من الشكل رقم -09- التدهور الكبير الذي عرفته قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار و الأورو، حيث أن تنامي الواردات دفع الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية عدة مرات و ذلك في محاولة منها لضغط حجم الواردات، كما أن قلة القدرات الإنتاجية الوطنية و ضعف ما يعرض في الساحة الدولية أدى إلى قلة الطلب على العملة الوطنية مما أدى إلى ضرورة تدخل البنك المركزي بشرائها في الأسواق الدولة تارة و بتخفيضها تارة أخرى.

الشكل رقم (09): تطور معل الصرف.

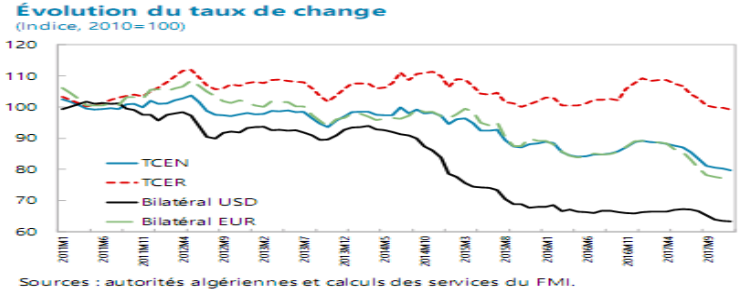

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :10 .

2- إستراتيجية تجاوز الأزمة و المخاطر المصاحبة لها:

فيما يلي سنحاول التعرض بشكل معمق للإستراتيجية التي اعتمدتها الدولة لتجاوز الوضعية الاقتصادية المتأزمة و ما هي أوجه الخطر المحيطة بهذه الإستراتيجية من وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي.

2-1- إستراتيجية تجاوز الأزمة:

لقد حاولت السلطات الوصية التعامل مع الأزمة الاقتصادية الحالية، و بحثت بشتى الوسائل على تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية، و في سبيل ذلك قامت الدولة بتبني إستراتيجية مرتكزة على أربع نقاط أساسية نعددها فيما يلي.

- محاولة دعم النمو و مواجهة تدني الناتج الداخلي الخام، قامت الدولة برفع النفقات العمومية لسنة 2018، حيث سيتم رفع النفقات الاستثمارية بنسبة 21.2%، ضف إلى ذلك فكتلة الأجور لم تتغير أي أن جملة الرسوم الضرائب الجديدة لم تمس تلك الكتلة، كما تعتزم الدولة الرجوع إلى عملية تطهير المالية العمومية و ضغط النفقات بحلول سنة 2019 في محاولة منها للتوصل إلى توازن الميزانية بحلول سنة 2020.

- اللجوء إلى التمويل من خلال البنك المركزي، حيث تم تعديل قانون القرض و النقد ليصبح البنك المركزي قادرا على تمويل العجز الميزاني، إعادة شراء ديون القطاع العمومي، و تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. و يقدر خبراء صندوق النقد الدولي المبالغ الموجهة للتمويل المباشر بـ 23 % من الناتج الداخلي الخام، و من أجل التصدي للتضخم المحتمل قام البنك المركزي برفع مقدرا الاحتياطات الإجبارية من 4% إلى 8 % في شهر جانفي 2018.

- وضع حواجز عالية الارتفاع أمام الواردات، حيث أن الدولة تفطنت إلى أن العجز الميزاني مصدره أولا و أخيرا العجز الهيكلي الذي أصاب الميزان التجاري، حيث استبدلت الحكومة نظام التراخيص المعمول به منذ سنوات في مجال الاستيراد بنظام حظر يمنع 850 منتجا من دخول التراب الوطني بشكل نهائي، أما بقية المنتجات فقد وسعت الجزائر قائمة المنتجات الخاضعة للرسوم بنسبة 30 % كما رفعت نسبة الرسوم الجمركية للعديد من المنتجات إلى 60 %، و ذلك في محاولة منها لكبح التنامي المفرط لعمليات الاستيراد.

- تبني إصلاحات هيكلية واسعة، حيث بدأت الجزائر في ترشيد الدعم المقدم إلى مختلف الشرائح و القطاعات و على رأسها الدعم الموجه للمواد الطاقوية و الكهرباء، ضف إلى ذلك جملة من الإصلاحات العميقة التي تهدف إلى تطوير القطاع البنكي، تحسين مناخ الأعمال، رفع مستوى الشفافية و الحوكمة في شتى المجالات بما يمكن من إعطاء ضمانات كبيرة و محفزة لرجال الأعمال المحليين و الأجانب. الشكل التالي يبين الإستراتيجية الوطنية الحالية الرامية إلى تجاوز الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (09): المرتكزات المعتمدة لتجاوز الأزمة الاقتصادية الوطنية.

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الشكل أعلاه و بناء على ما سبق نلاحظ خللا هيكليا في إستراتيجية تجاوز الأزمة، حيث أن الحلول المقدمة و المتعلقة بالمحاور الثلاثة:

- محور دعم النمو و الإنتاج.
- محور توفير السيولة و تغطية العجز الميزاني.
- محور عرقلة الواردات لصالح الإنتاج الوطني.

لم تكن ذات بعد هيكلي فهي مجرد حلول مؤقتة لمشاكل هيكلية، و هو ما يعني أن الأزمة ستعاود الظهور بمجرد انقضاء فترة اعتماد الحلول المؤقتة، إذن لم تتفطن السلطات الوصية إلى أن الحلول المقدمة لا ينبغي أن تكون عابرة بل هيكلية حتى تضمن عدم ظهور الأزمة من جديد.

2-2- المخاطر المصاحبة للاستراتيجية الحالية من وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي:

إضافة إلى ما قدمناه من تحليل حول وضعية الاقتصاد الوطني الحالي، سنستعرض فيما يلي أهم الانتقادات التي وجهها خبراء صندوق النقد الدولي للاستراتيجية المنتهجة لتجاوز الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

يحذر خبراء صندوق النقد الدولي من تردي الوضعية بشكل متزايد حيث أن الاعتماد على الحلول العابرة التي سبق ذكرها لا يقدم حلولا جذرية

بل يزيد من هشاشة الوضعية الاقتصادية، حيث أن هناك جملة من المخاطر تحيط بما تم اتخاذه من تدابير.

- **أولا**: الضخ المتزايد للسيولة دون تحرير معدلات الفائدة من شأنه أن يثير نهما استهلاكيا إضافيا و في غياب الضابط و صمام الأمان المتمثل في تلك المعدلات يمكن أن يتفاقم الدين العام و تستمر الحاجة إلى البحث عن مستويات أعلى من السيولة، كما أن التنامي المستمر للكتلة النقدية من شأنه أن يعرقل عملية التحكم في مستويات التضخم مما ينذر بتأزم القدرة الشرائية و تشكل أزمة اجتماعية، ناهيك عن تكليف البنك المركزي بتتبع و تقييم عملية إعادة الهيكلة على مستويات متعددة مما يرهن استقلاليته و يجره في مهام و أمور ثانوية ليست من صميم مهامه الأساسية.

- **ثانيا**: عرقلة الواردات بشكل مباشر متزامن مع ضخ أموال إضافية في الاقتصاد من شأنه أن يزيد الطلب على المنتجات الوطنية و في غياب القاعدة الإنتاجية سيكون المتنفس الوحيد لهذه الوضعية هو ارتفاع الأسعار و تزايد مستويات التضخم.

- **ثالثا**: التركيز على ضغط النفقات لإعادة توازن الميزانية لا يمكن أن يكون مجديا على المدى المتوسط و الطويل حيث أن هناك ثغرة في مستوى الموارد تتم تغطيتها مؤقتا بالفوائض من العملة الأجنبية، و في غياب تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات الذي تتميز أسعاره بصعوبة التحكم لارتباطها بالأسواق العالمية فإن تآكل احتياطات الصرف من شأنه أن يؤدي إلى زوال التغطية المؤقتة للعجز الميزاني كما من شأنه أن يضعف من وضعية البنك المركزي مما ينذر على المدى الطويل بتهاو رهيب في قيمة العملة.

- **رابعا**: بالنظر إلى مصدر تغطية العجز الميزاني و المتمثل في انكشاف الحكومة بشكل كبير على البنك المركزي من خلال جملة من التعليمات التي خرقت القواعد المتعارف عليها من استقلالية البنك المركزي و حرية تسييره للكتلة النقدية ، و بالنظر أيضا إلى وجهة السيولة التي تم و سيتم ضخها و المتمثلة أساسا في تغطية جانب النفقات، مع قلة التركيز على نصيب الآلة الإنتاجية من تلك الأموال فإن النمو الاقتصادي الوطني سيعرف انتعاشا طفيفا على المدى القصير مع تأثير واضح على نسبة الواردات باتجاه الارتفاع، ثم تتراجع نسبة النمو بشكل رهيب نتيجة تآكل احتياطات الصرف من جهة و قلة الصادرات خارج المحروقات من جهة ثانية، و لا داعي لذكر الأثر الكارثي لمبالغ الدعم اللامحدود على تنامي العجز الميزاني.

و فيما يلي مصفوفة المخاطر التي تحيط بالاستراتيجية الحالية.

جدول رقم (01): مصفوفة المخاطر المصاحبة للاستراتيجية الحالية.

Encadré 1. Matrice d'évaluation des risques[1,2]

Source de risque	Probabilité relative	Impact anticipé	Canaux de transmission	Riposte
Niveau faible des prix énergétiques en raison de l'affaiblissement de la cohésion du cartel OPEP/Russie et/ou reprise de la production pétrolière sur le continent africain.	Faible	Élevé	La baisse des cours pétroliers et gaziers creuserait les déséquilibres macroéconomiques, car l'économie reste fortement tributaire des hydrocarbures. En outre, du fait de la politique prévue par les autorités, les marges de manœuvre extérieures ne suffiraient pas à atténuer les effets négatifs d'une nouvelle baisse des cours.	Les autorités devraient maintenir l'assainissement progressif des finances publiques dès 2018, en s'appuyant sur une nouvelle dépréciation du taux de change et appliquer de vastes réformes structurelles visant à diversifier l'économie.
Croissance mondiale plus faible que prévu. Croissance structurellement faible dans les principaux pays avancés.	Élevée	Élevé	Une croissance mondiale inférieure aux prévisions affecterait principalement l'Algérie dans la mesure où elle s'accompagnerait d'une baisse des prix pétroliers. Le ralentissement de la croissance en Europe pourrait également diminuer la demande de gaz algérien. Une moindre demande d'exportations hors hydrocarbures aurait un impact limité, car ces exportations représentent une petite part du total des exportations.	Voir ci-dessus.
Resserrement des conditions financières mondiales. Une brusque variation de l'appétit pour le risque à l'échelle mondiale pourrait entraîner des hausses soudaines et importantes des taux d'intérêt, accompagnées d'un resserrement des conditions financières.	Élevée	Faible/ Élevé	À court terme, les effets de contagion sur les marchés financiers seraient limités, car l'Algérie présente une faible intégration financière au reste du monde. Le resserrement des conditions financières compliquerait toutefois l'accès de l'Algérie aux marchés obligataires internationaux, si elle décide d'y recourir.	Voir ci-dessus.
Incertitudes géopolitiques. Risque accru de fragmentation / d'effondrement sécuritaire dans certaines parties du Moyen-Orient, d'Afrique et d'Europe, entraînant des perturbations socioéconomiques.	Élevée	Moyen/ Élevé	Une accentuation des craintes sécuritaires au Moyen-Orient pourrait indirectement profiter à l'économie algérienne dans la mesure où elle entraînerait une hausse des cours du pétrole. Toutefois, l'instabilité régionale obligerait davantage l'État à maintenir un niveau élevé de dépenses (sécurité, affaires sociales et salaires), et à ralentir les réformes.	Les réformes doivent être conçues et échelonnées de manière à répartir équitablement la charge de l'ajustement. Les mesures de lutte contre la corruption doivent être renforcées. Les autorités doivent préparer une campagne de communication efficace pour sensibiliser à la nécessité d'assainir les finances publiques, aux avantages des réformes et au coût de l'inaction.
Risques spécifiques. Dans le contexte des élections présidentielles de 2019, une instabilité macroéconomique accrue risque d'augmenter la résistance aux réformes et d'attiser des tensions sociales.	Élevée	Élevé	L'incertitude accrue associée à des politiques macroéconomiques malavisées, aggrave le risque d'instabilité macroéconomique et sociale, ce qui entraverait les réformes structurelles et pourrait aboutir à un ajustement économique désordonné.	Voir ci-dessus.

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :16 .

من المصفوفة أعلاه نجد أن خبراء صندوق النقد الدولي قد قدموا جملة من المخاطر المحيطة بالاستراتيجية الاقتصادية الحالية، حيث تمثل الخطر الأول في تهاوي أسعار البترول و قد قدر الخبراء هذا الخطر بالضعيف بالنظر

إلى المستويات الدنيا التي تستقر عندها الأسعار العالمية، حيث إن نزول الأسعار إلى أقل مما هي عليه اليوم يعتبر أمرا قليل الورود.

الخطر الثاني تمثل في تباطئ الاقتصاد العالمي و قد اعتبر الخبراء أن هذا الأمر مؤكدا بالنظر إلى المستويات القياسية التي وصلت إليها بعض البلدان فيما يتعلق بمعدلات النمو المحققة، و مثال ذلك الصين، الهند، البرازيل، ....الخ، و هو ما يعني أن هذه البلدان بدأت بالتباطئ نظرا لضخامة اقتصاداتها من جهة و نظرا للصراعات التجارية الدولية القائمة من جهة ثانية.

إضافة إلى ما سبق يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن سياسة ضغط النفقات من شأنها أن تجر الاقتصاد الجاري إلى دوامة من التراجع و التباطئ، بالنظر للصعوبات المالية التي ستنجم عن هذه السياسة ناهيك عن تردى المناخ العام للأعمال.

أخيرا قدم خبراء صندوق النقد الدولي خطرين إضافيين مرتبطين بالوضعية الإقليمية المتدهورة من الناحية الأمنية إضافة إلى الوضعية السياسية، حيث أن هاتين الوضعيتين يمكن حسبهم أن تتسبب في تعثر الوضعية الاقتصادية الوطنية أكثر مما هي عليه الآن.

3- أي نوع من الإصلاحات يتطلب الاقتصاد الوطني:

مما سبق اتضح لنا ان الاقتصاد الوطني يشهد أزمة هيكلية عميقة لا يمكن أن تكون الحلول العابرة المقدمة من طرف السلطات الوصية علاجا نافعا و نهائيا لها، إذ لمسنا توجها نحو حلول مخففة بدل تكريس حلول جذرية هيكلية عميقة، إن محاولة استعادة التوازن في ميزانية الدولة لا يمكن أن يتأتى إلى من خلال جملة من الإصلاحات العميقة التي تمكن من استعادة توازن الميزان التجاري الوطني، و لن يكون ذلك ممكنا إذا ما لم يتم تكريس البعد الهيكلي للإصلاحات الاقتصادية.

و حسب رأينا فمعالجة الحالة المتردية للاقتصاد الوطني لا تتأتى إلا من خلال البدء بإحداث ثورة في منظومة القوانين المؤطرة للأنشطة الاقتصادية في الجزائر، حيث أن أي تحرك داخل المحيط الاقتصادي إنما هو رد فعل لقاعدة قانونية معينة، و منه كان لزاما الانتباه إلى تطوير جملة التشريعات و التنظيمات التي تكرس الشفافية، تضمن حقوق الملكية، تكشف و تثمن الفرص، و تجسد العدالة و المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين، كل بحسب موقعه و أهدافه، و كل ذلك تحقيقا للصالح العام و بحثا عن ثروة متزايدة.

و الشكل التالي يبين نقاط الضعف التي تعاني منها البنية التنظيمية للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (10): مخطط البنية التنظيمية المحيطة بالاقتصاد الوطني.

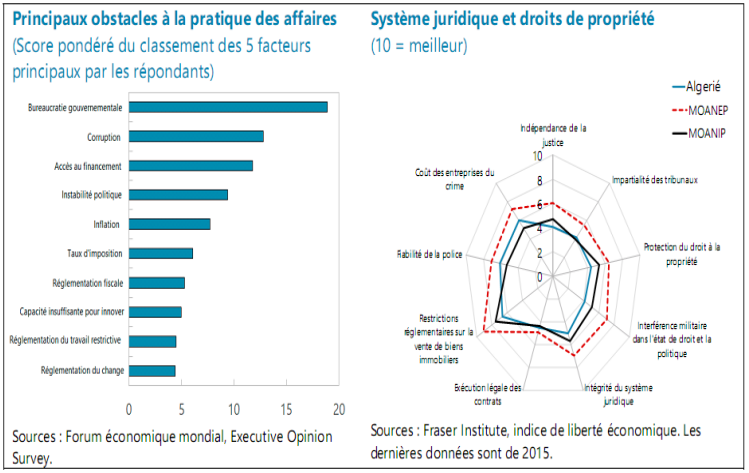

المصدر:

FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.P :21 .

يشير الشكل أعلاه إلى وجود جملة من الاختلالات العميقة في البنية التنظيمية التي تؤطر الاقتصاد الوطني و التي أدت إلى تردي وضعيته على جميع الأصعدة، و قد تم إعطاء تسعة محاور أساسية يمكن أن تعكس ضعف أو قوة بنية تنظيمية معينة، و فيما يلي تفصيلها.

- المحور اول يتعلق باستقلالية نظام القضاء حيث يتبين على الشكل أن هناك ضعفا في المنظومة الوطنية بالرغم من جملة الإصلاحات التي عرفتها في العقدين الأخيرين، فتسوية النزاعات و الحياد المطلوب من طرف المتعاملين الاقتصاديين يجعل من نظام العدالة محورا رئيسيا في عملية جذب الاستثمارات و كسب ثقة رجال الأعمال المحليين و الأجانب، و هذا الجزء الأخير يتعلق أيضا بالمحور الثاني من المؤشر المعتمد في الحكم على مدى تطور البنية التنظيمية الوطنية.
- المحور الثالث يتعلق بنظام حقوق الملكية، حيث يتضح الخلل على مستوى هذا العنصر، إذ أن وجود نظام يكرس حقوق الملكية و يضمن تداولها بشكل سلس، سريع و شفاف من شأنه أن يضفي حركية و ديناميكية كبيرة على المعاملات الاقتصادية مما يرفع من مقدرا الفرص المتاحة و من حجم الثروة المحققة.

- المحور الرابع يتعلق بمدى الاستقلالية بين مختلف المؤسسات، حيث أن أي تداخل من شأنه أن يصيب آليات و إجراءات المعاملات الاقتصادية بالتعقيد و الثقل مما يبدد الفرص و ينفر الاستثمار بنوعيه المحلي و الأجنبي.
- المحاور المتبقية تركز على ضرورة إرساء دولة الحق و القانون مما يرفع آليا من الإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

إن المتأمل فيما سبق يلاحظ وجود بنية تنظيمية غير ملائمة لتطور الأنشطة الاقتصادية على الاطلاق و هو ما يفسر الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الوطني و تسببت في عجز ميزاني دائم.

- خلاصــة:

لم يهدف هذا البحث إلى تقديم حلول ناجعة للوضعية الاقتصادية الوطنية بقدر ما هدف إلى كشف مكامن الخلل و مواطن الضعف، التي تسببت في عجز تجاري هيكلي نجم عنه عجز ميزاني متواصل و تآكل سريع للمدخرات الوطنية من العملة الأجنبية.

إن البحث في الأسباب الحقيقية و منابع الخلل يعتبر حسب رأينا أول خطوة نخطوها نحو بعث اقتصاد قوي و منتج، و ما يمكن أن يروج من إصلاحات منعزلة حسب القطاعات أو المساحات السوقية أو غيرها من الاعتبارات يعتبرا هدرا للجهد و الوقت و للموارد، و إن إي إصلاح لابد أن يمر أولا و قبل كل شيء من خلال إصلاح القاعدة التنظيمية التي لها علاقة بكل شيء و بأي نشاط داخل المحيط الاقتصادي، ثم بعد ذلك لابأس أن ينفرد كل قطاع بجملة من الإصلاحات و التعديلات الخاصة به.

- قائمة المراجع الأساسية:

- FMI. (2018). 'ALGERIE'. RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DU 2018. N : 18/168. JUIN.

- IMF COUNTRY REPORT NO. 16/127, (MAY 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT.
- MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES, (2017), « BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE » , N : 30, MAI .
- UNITED NATIONS-NEW YORK AND GENEVA, (2001), « IMPROVING THE COMPETITIVENESS OF SMES IN DEVELOPING COUNTRIES », UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, UNCTAD/ITE/TEB/MISC.3.

- الملاحق:

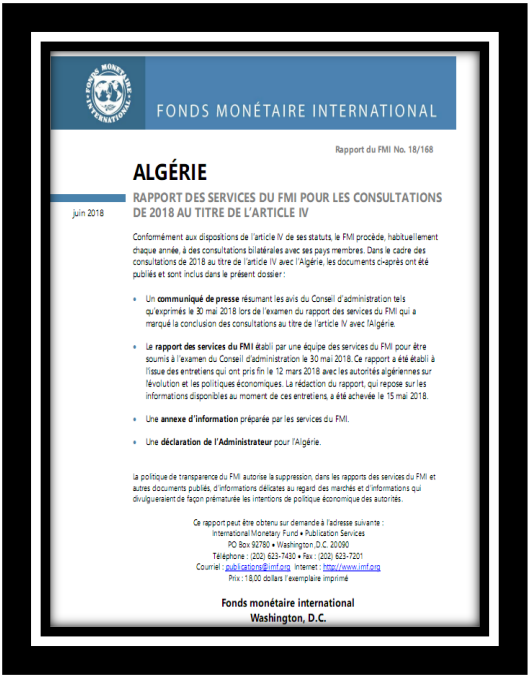

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL

Rapport du FMI No. 18/168

ALGÉRIE

RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DE 2018 AU TITRE DE L'ARTICLE IV

juin 2018

Conformément aux dispositions de l'article IV de ses statuts, le FMI procède, habituellement chaque année, à des consultations bilatérales avec ses pays membres. Dans le cadre des consultations de 2018 au titre de l'article IV avec l'Algérie, les documents ci-après ont été publiés et sont inclus dans le présent dossier :

- Un **communiqué de presse** résumant les avis du Conseil d'administration tels qu'exprimés le 30 mai 2018 lors de l'examen du rapport des services du FMI qui a marqué la conclusion des consultations au titre de l'article IV avec l'Algérie.
- Le **rapport des services du FMI** établi par une équipe des services du FMI pour être soumis à l'examen du Conseil d'administration le 30 mai 2018. Ce rapport a été établi à l'issue des entretiens qui ont pris fin le 12 mars 2018 avec les autorités algériennes sur l'évolution et les politiques économiques. La rédaction du rapport, qui repose sur les informations disponibles au moment de ces entretiens, a été achevée le 15 mai 2018.
- Une **annexe d'information** préparée par les services du FMI.
- Une **déclaration de l'Administrateur** pour l'Algérie.

La politique de transparence du FMI autorise la suppression, dans les rapports des services du FMI et autres documents publiés, d'informations délicates au regard des marchés et d'informations qui divulgueraient de façon prématurée les intentions de politique économique des autorités.

Ce rapport peut être obtenu sur demande à l'adresse suivante :
International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
Téléphone : (202) 623-7430 • Fax : (202) 623-7201
Courriel : publications@imf.org Internet : http://www.imf.org
Prix : 18,00 dollars l'exemplaire imprimé

Fonds monétaire international
Washington, D.C.